

## الجمعية العامة



Distr.  
GENERAL

A/43/433

30 June 1988

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/SPANISH

الدورة الثالثة والأربعون  
البند ٢٨ من القائمة الأولية\*

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة

الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - منذ إنشاء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قبل أربعين عاما ، تمثلت رغبة حكومات المنطقة في كفاءة التنسيق الفعال بين المنظمات العاملة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . ولا يرجع ذلك الى الرغبة في تجنب ازدواج الجهود فقط ، وإنما يستهدف ذلك أيضا زيادة حمص البرامج التي تنفذها المنظمات المختلفة ، عن طريق التعاون الفعال فيما بين الوكالات .

٢ - وانعكس اهتمام الحكومات هذا ، في الموافقة ، في سنة ١٩٨٤ ، على الفقرة ٩ من صلاحيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، التي ورد بها ما يلي :

"ستقوم اللجنة بالتعاون واتخاذ التدابير اللازمة لتدسيق انشطتها مع الهيئات المناسبة التابعة لمنظومة البلدان الأمريكية بغية تجنب أي ازدواج للجهود لا تدعو اليه الضرورة بينها وبين تلك الهيئات ، وتحقيقا لهذه الغاية ، خولت اللجنة ، كما انها ستسعى الى اتخاذ ترتيبات عمل مع الهيئات

المناسبة التابعة لمنظومة البلدان الأمريكية بشأن الدراسة أو المعالجة المشتركة أو المستقلة للمشاكل الاقتصادية الداخلة في اختصاصها والتبادل الكامل للمعلومات الضرورية لتنسيق الجهود في الميدان الاقتصادية . وتدعو اللجنة منظمة الدول الأمريكية وغيرها من الهيئات الإقليمية لتسمية ممثل لحضور اجتماعات اللجنة بمففة خبير استشاري .

٣ - وعلى مدار الاعوام ، قامت المنظمات على الصعيدين الإقليمي والعالمي بسدور فعال في دورات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكذلك في اجتماعات أخرى من نوعيات مختلفة تحت رعاية اللجنة . وبالإضافة الى ذلك ، تعاونت أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع هذه المنظمات إذ حضرت عددا كبيرا من الاجتماعات كما اسهمت كثيرا خطيا أو شفويا بشأن مواضيع تتصل ببرنامج عمل اللجنة .

#### ثانيا - التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

٤ - منذ إنشاء المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ ، قامت أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مرارا بتزويد الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بدعم وتعاون مباشر . وقد نفذ عدد من المشاريع المشتركة ذات الأهمية لحكومات المنطقة ، ومن بينها ، يجدر ذكر اجتماع الرؤساء في كويتو الذي عقده الرئيس ارفالدو هورتادو في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، والذي اعتمد فيه إعلان وخطة عمل كويتو . وفي عدد من المناسبات ، طلبت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أيضا من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خدمات ذات طابع تقني بفرض تزويد الحكومات الاعضاء بها بالمعلومات التي تستند اليها قراراتها المتعلقة بالسياسة .

٥ - وفي السنوات الاخيرة ، بينت الحكومات من جديد ضمن عدد من قرارات اللجنة ، الأهمية التي تعلقها على تنسيق أنشطة المنظمات الحكومية الدولية العاملة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . (انظر القسرات ٤٢٥ (د - ١٩) و ٤٣١ (د - ١٩) و ٤٣٩ (د - ١٩) و ٤٥٧ (د - ٢٠) و ٤٥٨ (د - ٢٠) و ٤٧٦ (د - ٢١) .

٦ - وفي أول هذه القرارات - قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٤٢٥ (د - ١٩) ، المعنون "الجوانب المؤسسية" ، تقرر ، ضمن مسائل أخرى ، ما يلي :

(ب) أن تعزز اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي روابطها المتعلقة بالتكامل والتعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي مع وكالات أمريكا اللاتينية وتقديم دعمها الكامل لها .

(د) أن يجتمع ممثلو أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سنويا مع ممثلي أمانات الوكالات الإقليمية ودون الإقليمية لأمريكا اللاتينية والمعنية بالتكامل والتعاون الاقتصادي بغرض تنسيق الدراسات والحصول على البيانات الاقتصادية التي تحوزها تلك الوكالات واستخدامها وتوفير الدعم المتبادل الضروري .

(و) أن يقدم نظام اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، في سياق برنامج العمل الإقليمي وعلى شكل تنفيذ الدراسات ، كامل الدعم الضروري والممكن لاجتماعات الخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى ، وهو ما أشار إليه المقرر ١٠١ الذي اتخذته مجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، والمعقود في إطار هذه المنظومة .

٧ - وفي سنة ١٩٨٧ ، ادرجت الجمعية العامة في جدول أعمالها بندا معنوننا "التعاون الاقتصادي بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا للاتينية" . ونتيجة للمناقشة التي جرت بشأن هذا البند خلال دورتها الثانية والأربعين ، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٣/٤٢ ، الذي أكدت فيه ضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

٨ - وبالنظر الى أن هذه المنظمة تعمل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منظمة تابعة للأمم المتحدة تعمل في الميدان الاقتصادي والاجتماعي في تلك المنطقة ، فإن اللجنة معنية بمسورة مباشرة بتنفيذ هذا القرار . وقد أبدت الحكومات الاعضاء اهتماما خاصا بهذا الموضوع ، بالإضافة الى الاهتمام العام للدول الاعضاء في الأمم المتحدة بزيادة فعالية المنظمة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي . ويرد أدناه بيان لمجموعة من مجالات التعاون والانشطة التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

٩ - كان التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية متنوعا ومثمرا بدرجة كبيرة ، وقد تضمن الاشتراك المتواتر في الاجتماعات التي عقدتها الامانة الدائمة للمنظومة المذكورة وإعداد الوثائق المتخصصة العديدة التي يتعذر سردها .

١٠ - ومع ذلك ، ينبغي الإشارة إلى الدعم المقدم الذي توج بإصدار وثيقة في عام ١٩٨٢ عن الامن الاقتصادي الإقليمي وإعداد وثيقة بشأن موقف أمريكا اللاتينية من الازمة الاقتصادية الدولية (E/CEPAL/G.1246) ، شكلت نقطة الانطلاق فيما يتعلق بإعلان وخطّة عمل كويتو ، المعتمدين في عام ١٩٨٤ .

١١ - وكان المشروع المشترك بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي والاونكتاد واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لدعم القطاع الخارجي في أمريكا اللاتينية حافزا للقيام بأنشطة تستهدف المساهمة في أعمال المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وكجزء من هذا المشروع ، تمت الموافقة على برنامج عمل مشترك لعام ١٩٨٦ فيما يتعلق بالخدمات والسلع الاساسية والمفاوضات الدولية المتعددة الاطراف ، والذي عقد بشأنه عدد من الاجتماعات على مستوى الحكومات . وقد تم في عام ١٩٨٧ ، في غواتيمالا ، إقرار خطة العمل المتعلقة بالسلع الاساسية ، وتحديد الموقف على الصعيد الإقليمي فيما يتصل بالقضايا الرئيسية التي تناولها آخر اجتماع للونكتاد ، والمفاوضات التجارية الجارية حاليا في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مفاوضات أوروغواي) . وتتيح هذه القضايا من الناحية العملية ، قيام صلة عمل مستمرة بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . كما ينبغي الإشارة إلى أنه ، فيما يتعلق بالخدمات ، أمكن عن طريق العلاقات القائمة بين اللجنة والمنظومة تعزيز تنسيق العمل بين مجموعة من المؤسسات من قبيل مجلس اتفاق كارتاغينا ورابطة التكامل لأمريكا اللاتينية ومعهد شؤون التكامل بين بلدان أمريكا اللاتينية ، والذي يرجع إليه الفضل في إحراز تقدم كبير في هذا الميدان .

١٢ - وفي عام ١٩٨٧ ، كانت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مكان الاجتماع السنوي الذي عقدته المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بشأن التكامل والتعاون بين المنظمات . وشارك في هذا الاجتماع ممثلون عن معظم هذه المنظمات ، وتم إجراء دراسة تفصيلية للحالة فيما يتعلق بالتجارة والتمويل والمدفوعات داخل الاقاليم .

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك ، اشتركت أمانة اللجنة في الأشهر الأخيرة في اجتماعات المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التي عقدت لإعداد استراتيجية إقليمية للتعاون لإنشاء برنامج المعلومات التجارية ودعم القطاع الخارجي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وتحليل الاقتراح الداعي إلى إنشاء صندوق احتياطي لأمريكا اللاتينية .

١٤ - وفي مجال العلم والتكنولوجيا ، تم مؤخرا إنشاء شبكة بلدان أمريكا اللاتينية للإلكترونيات الدقيقة على أساس تجريبي تحت إشراف كل من اليونيدو واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . والهدف العام لهذه الشبكة هو الانطلاق بأنشطة مشتركة ترمي إلى تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان المشتركة على المميين الفردي والجماعي والاستفادة من التكنولوجيا في تلبية احتياجاتها المحددة . ولهذا الغرض ، من المتوقع أن تقوم الشبكة بتبادل المعلومات وبأنشطة البحث المشتركة فضلا عن الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير ، والتدريب والتعاون الصناعي في مجالات محددة من قبيل تصميم الدوائر المتكاملة وصنع أشباه الموصلات .

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك ، قامت شعبة الصناعة والتكنولوجيا المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واليونيدو بالتعاون مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واليونيدو بعقد الاجتماع الأول لدول أمريكا اللاتينية بشأن التنسيق الصناعي في قطاع السلع الإنتاجية والذي تم في كراكاس في تموز/يوليه ١٩٨٧ .

١٦ - وفي مجال النقل ، تعاونت الشعبة المعنية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعاوننا تماما لإنشاء لجنة النقل البحري في مطلع عام ١٩٨٦ في إطار المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وقد تم إعداد الدراسة المعنونة "تغييرات هيكلية في النقل العادي على الخطوط البحرية المنتظمة : مناظير واستنتاجات من أجل رسم السياسات" (LC/G.1463) لتكون أساسا لحلقة دراسية تنظمها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، بالاشتراك مع لجنة النقل البحري لدراسة التغييرات الهيكلية في مجال النقل البحري .

١٧ - وفيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية ، قامت اللجنة بالاشتراك مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بإعداد الوثائق ، بما في ذلك بوجه خاص الوثيقة المعنونة "علاقات أمريكا اللاتينية مع الولايات المتحدة - الشركات عبر الوطنية" (SP/RC/AL.EU/1-DT, No.1) الصادرة عن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

ثالثا - الاستنتاجات

١٨ - خلال أربعين عاما من وجودها ، أولت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وفقا لقانونها الاساسي ، أهمية كبيرة للتنسيق ، في المقام الاول ، بين أنشطتها وتلك التي تضطلع بها منظمة الدول الأمريكية ، ثم التنسيق ، بعد قيام المنظومة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية ، مع أنشطة كلتا المنظمتين . ولتحقيق هذه الغاية ، تواصلت بصورة مطردة الاتصالات والمشاورات بين الامانتين المعنيتين .

١٩ - وفيما يتعلق باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، يشكل القرار ١٣/٤٢ ، الذي اتخذته الجمعية العامة ، التزاما بتعزيز هذا التعاون الذي ظل قائما على الدوام والذي يمكن زيادته أو تحسينه .

٢٠ - وفي القرار ١٣/٤٢ ، فإن الجمعية العامة :

(أ) اعترفت مع الارتياح بالجهود التي تبذلها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من أجل تشجيع التعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، والتشاور بشأن مواقفها وتنسيق هذه المواقف ، فضلا عن تنشيط تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ؛

(ب) قررت تعزيز وتوسيع التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من خلال اتصال دائم يتيح إجراء مشاورات مستمرة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك ، وتبادل المعلومات بين أمانتيهما ، وزيادة التعاون ، بهدف تحسين قدرة المنظمتين على تحقيق أهدافهما وغاياتهما ؛

(ج) أكدت أهمية التعاون الوثيق بين منظومة الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في تنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد بما يتماشى مع القرارات والمقررات ذات الصلة التي تعتمدها الجمعية العامة ومجلس أمريكا اللاتينية ؛

(د) طلبت من الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتعزيز وتوسيع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ؛

(هـ) حث الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة على الاستمرار في تكثيف تعاونها في أنشطة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

٢١ - وطلب إلى الأمين العام أيضا أن يقدم إلى الجمعية العامة ، في دورتها الثالثة والأربعين ، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وعن تطور التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

٢٢ - وفي منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، عقد في كاراكاس اجتماع دعت إليه المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وشاركت فيه الهيئات التي لها صلات وثيقة مع هذه المنظومة والتي تجمع بين برامج عملها خصائص مشتركة كثيرة . وتم في هذا الاجتماع تحديد بعض مجالات تنسيق الأنشطة بين المنظومة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، من بينها ، في جملة أمور ، الأنشطة المتعلقة بالتصنيع في أمريكا اللاتينية ومدى الاستفادة من قوتها الشرائية في هذا المجال . واتفق الأمين الدائم للمنظومة والأمين التنفيذي للجنة على تكثيف التعاون بين المؤسستين في الأشهر التالية حيث ستقدم اللجنة الدعم عن طريق الوشائق والدراسات ومراكز المنظومة على مجالات العمل . وسيتم خلال عام ١٩٨٨ استكشاف إمكانية عقد حلقات دراسية مشتركة بشأن البنود ذات الاهتمام بالنسبة لبلدان المنطقة .

-----